

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

تقرير مقدم من فنلندا

مقدمة

١ - تشكّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وعنصراً من العناصر الأساسية للأمن الدولي. وفنلندا ملتزمة التزاماً قوياً بالسعي لتحقيق نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتحظى الركائز الثلاث بأهمية متساوية ويعزز بعضها بعضاً. وتشترك جميع الدول الأطراف في المسؤولية عن تعزيز مصداقية المعاهدة بتحقيق أهدافها.

٢ - وتؤكد فنلندا مجدداً التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها، وبهدفها النهائي المتمثل في القضاء على جميع الأسلحة النووية. وتعميم المعاهدة على النطاق العالمي والتقيّد التام بأحكامها أمران في غاية الأهمية.

٣ - وتدعو الخطوة ١٢ من الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ إلى أن تقدم جميع الدول الأطراف، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، تقارير منتظمة بشأن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من المقرر رقم ٢ الذي اعتمدته مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها والمعنون “مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي”. وقد أعيد تأكيد هذه الدعوة في الإجراء ٢٠ من خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم



الرجاء إعادة استعمال الورق



انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ووفاءً بهذا الالتزام، وبغية تعزيز الشفافية وبناء الثقة، تقدم فنلندا هذا التقرير الذي يركز على التنفيذ الوطني للوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠.

نزع السلاح النووي

٤ - ترحب فنلندا بالجهود التي تبذلها الدول الحائزة لأسلحة نووية من أجل تخفيض ترساناتها النووية. ومع ذلك، لا تزال عدة آلاف من الأسلحة النووية موجودة، ونحن ندعو الدول الحائزة لأسلحة نووية للتفاوض على إجراء تخفيضات أكبر وأعمق في ترساناتها النووية والاتفاق على صيغتها النهائية، بما في ذلك الأسلحة النووية التكتيكية/غير الاستراتيجية، دون مزيد من الإبطاء. وتواصل فنلنداحث الدول الحائزة لأسلحة نووية على تنفيذ التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة بالكامل وعلى إجراء مفاوضات بشأن المزيد من الخطوات الرامية إلى نزع السلاح النووي. وتعرب فنلندا عن تقديرها للتنسيق وزيادة الشفافية وبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي ولجهود هذه الدول في إنتاج مسرد خاص بنزع السلاح النووي. ومن شأن هذا العمل أن يمهد الطريق لاتخاذ مزيد من التدابير في مجال نزع السلاح النووي.

٥ - وترى فنلندا أن الأمن لا يمكنه أن يستند إلى الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتشير إلى أنه، وفقاً لخطة العمل لعام ٢٠١٠، التزمت جميع الدول الأطراف باتباع سياسات تتوافق تماماً مع المعاهدة ومع الهدف المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٦ - وتعرب فنلندا عن بالغ قلقها إزاء العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي استعمال للأسلحة النووية. وقد شاركت فنلندا في المؤتمرات الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، والتي استضافتها على التوالي حكومات النرويج والمكسيك والنمسا. وقد مكنت المؤتمرات الثلاثة من زيادة تعزيز فهمنا المشترك بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وأثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، أيدت فنلندا البيانين المتعلقين بالعواقب الإنسانية واللذين تعتبرهما متكاملين ويعزز كل منهما الآخر. ولا يمكن تحقيق القضاء على الأسلحة النووية إلا عن طريق التواصل على نحو موضوعي وبناء مع الدول الحائزة لتلك الأسلحة.

٧ - ولا يزال جمود مؤتمر نزع السلاح يشكل مصدر قلق بالغ. فهذه الهيئة القيّمة والمنتجة تاريخياً يجب أن تبدأ عملها مجدداً وتشرع في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح.

وتدعو فنلندا إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح عبر مراجعة أساليب عمله فضلاً عن توسيع عضويته، مع السعي في الوقت ذاته إلى بناء توافق للآراء.

٨ - وتعلق فنلندا أهمية كبيرة على البدء الفوري للمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ويسرّ فنلندا أنها تمكنت من توفير الخبرة لعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب أن يمهّد هذا العمل الطريق للجهود المستقبلية فيما يتعلق بالمعاهدة.

٩ - وقد شاركت فنلندا بصفتها "بلدًا صديقًا للرئيس" في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧ والمكلف بوضع مقترحات بهدف تشجيع المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وقد قدم الفريق العامل تقريره الذي صدر بتوافق الآراء (A/68/514) إلى الجمعية العامة في خريف عام ٢٠١٣.

١٠ - وشارك وزير خارجية فنلندا، السيد إركي توميوجا، في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي، المعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

١١ - وترى فنلندا أن تعزيز دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتنفيذها أمر في غاية الإلحاح والاستعجال باعتباره أحد التدابير الرئيسية لعدم الانتشار ونزع السلاح. وقد أكدت فنلندا، باعتبارها أحد "أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، على أهمية بدء نفاذ المعاهدة عبر مشاركتها في تنظيم الاجتماعات الوزارية الداعمة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على هامش الجمعية العامة. وشاركت فنلندا بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية ومجموعات العمل الفرعية التابعة لها. وتوجد في الأراضي الفنلندية محطة أولوية للرصد الاهتزازي ومعمل للنويدات المشعة، بوصفهما جزءاً من نظام الرصد الدولي.

١٢ - وبالنظر إلى أن المجتمع المدني يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من المناقشات المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار، فإن فنلندا تشجع وتدعم مشاركة المجتمع المدني في أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة، ومؤتمر نزع السلاح، ومعاهدة حظر الانتشار النووي، والفريق العامل المفتوح العضوية والمبادرة الإنسانية.

١٣ - ووفقاً للإجراء ٢٢ من خطة العمل لعام ٢٠١٠، نفذت فنلندا التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/57/124) بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، عن طريق تنظيم وتمويل رحلة دراسية لفريق يمثل جيلاً جديداً من العلماء المتخصصين في دراسات نزع السلاح وعدم الانتشار.

عدم الانتشار النووي

١٤ - لا يزال انتشار الأسلحة النووية يمثل مصدر قلق بالغ ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير مناسبة في حالات عدم الامتثال من أجل الحفاظ على سلامة نظام عدم الانتشار وحجر الزاوية في هذا النظام، ألا وهو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٥ - ويشكل النظام الدولي ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية جزءاً لا يتجزأ من نظام عدم الانتشار النووي. وقد أكدت فنلندا على الدوام أن اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة، مع البروتوكول الإضافي، يجب أن يحظى بالقبول عالمياً باعتباره المعيار الدولي للتحقق. وتعتبر فنلندا أن اتفاق الضمانات الشاملة يمثل، مع البروتوكول الإضافي، معيار التحقق عملاً بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المعاهدة. وتدعو فنلندا جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكول الإضافي إلى أن تبادر إلى التوقيع والتصديق عليه دون إبطاء.

١٦ - وقد أبرمت فنلندا اتفاقاً لل ضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعت البروتوكول الإضافي وصدّقت عليه.

١٧ - وتدعم فنلندا مواصلة تنفيذ نظام ضمانات الوكالة استناداً إلى مفهوم مستوى الدولة. ومن شأن تنفيذ مفهوم مستوى الدولة على نحو متسق وشامل أن يزيد من تعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة وكفاءته وأن يسهم بالتالي في الجهود العالمية لمنع الانتشار.

١٨ - وفي فنلندا، يجري ترخيص وبناء محطات نووية جديدة لتوليد الكهرباء وصنف جديد من المرافق النووية، مثل مرفق التخلص النهائي من الوقود النووي المستهلك ومصنع التغليف التابع له. وتنفذ فنلندا الضمانات بدءاً من مرحلة التصميم، وهو ما يمكن من تطبيق ضمانات الوكالة على نحو مبكر للغاية في مرحلة تخطيط المرفق النووي وتصميمه، وإطلاق النقاش بين المورد والدولة والوكالة وتأكيد التنفيذ الفعال لل ضمانات في المرفق الجديد. ويلبّي النوع الجديد من المرافق المتطلبات الصارمة للسلامة والأمن وال ضمانات، والتي توفر السلامة الشاملة للمرافق طيلة حياتها.

١٩ - وتواصل فنلندا توفير دعم من خارج الميزانية ل ضمانات الوكالة. وقد ساهمت فنلندا عبر البرنامج الوطني لدعم الضمانات بـ ٨٦٣ ٠٠٠ يورو في ضمانات الوكالة منذ عام ٢٠١٠.

٢٠ - وقدمت فنلندا مساهمة مالية قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ يورو لتنفيذ أنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها الوكالة في جمهورية إيران الإسلامية وفقاً لخطة العمل المشتركة. وتدعم فنلندا

بقوة الجهود الجارية للبحث عن حل دبلوماسي للملف النووي الإيراني والعمل الذي تضطلع به الوكالة في إطار التعاون.

٢١ - وفنلندا عضو في جميع الأنظمة المعنية بالرقابة على الصادرات، مثل مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، وتدعم العمل على تعزيز المبادئ التوجيهية والتفاهات المتعلقة بكل منها. وترحب فنلندا بزيادة التقيد بنظم الرقابة على الصادرات بهدف تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

٢٢ - وتدعم فنلندا قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتلتزم بتنفيذه على نحو فعال. وفي هذا الصدد، تنفذ فنلندا على الصعيد الوطني لائحة الاتحاد الأوروبي رقم ٢٠٠٩/٤٢٨ المتعلقة بالرقابة على الصادرات. كما عززت فنلندا التنسيق بين السلطات الوطنية ورفعت مستوى التوعية في أوساط سلطات الدولة والجمهور بشأن مخاطر الانتشار النووي وبشأن قرار المجلس. وقدمت فنلندا المساعدة إلى دول أخرى من خلال المساهمات في الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية.

٢٣ - ومنذ عام ٢٠١٠، ساهمت فنلندا بما يربو على 1,5 مليون يورو في برنامج خط الدفاع الثاني في إطار مبادرة التوعية بشأن تهريب المواد النووية. وفي عام ٢٠١٤ على سبيل المثال، وُجّهت مساهمات فنلندا للجهود المتعلقة بتنفيذ خط الدفاع الثاني في محطات مراقبة عبور المركبات على طول حدود أوكرانيا مع جمهورية مولدوفا.

٢٤ - وفنلندا ملتزمة بقوة بتعزيز الأمن النووي على مستوى العالم. وقد صدقت فنلندا على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتشجع كافة الدول على أن تحذو حذوها. وتواصل فنلندا تقديم الدعم المالي والعيني لأنشطة الأمن النووي التي تضطلع بها الوكالة. ومنذ عام ٢٠١٠، ساهمت فنلندا بـ ٢٥٠ ٠٠٠ يورو في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة.

٢٥ - وقد ساهمت عملية مؤتمر القمة للأمن النووي في تسليط الضوء على القضية ورفعها إلى أعلى المستويات السياسية. وشاركت فنلندا بنشاط في عملية مؤتمر القمة للأمن النووي وغير ذلك من العمليات الدولية ذات الصلة. وتعدّ مكافحة الإرهاب النووي مسألة ذات أولوية وتساهم فنلندا في هذا العمل باستضافة الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي ستُعقد في حزيران/يونيو ٢٠١٥.

الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

٢٦ - تمارس فنلندا الحق الذي تخوّله لها المادة الرابعة من المعاهدة فيما يخص تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة. وتمثل الطاقة النووية جزءاً مهماً من مصادر الطاقة على الصعيد الوطني في فنلندا.

٢٧ - وتؤيد فنلندا تأييداً قوياً الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفتها الجهة الرئيسية التي تكفل أن تعمل البلدان التي تُطور قدراتها في التطبيقات السلمية للطاقة النووية على هيئة أفضل الظروف الكفيلة بتحقيق السلامة والأمن وعدم الانتشار لدى قيامها بذلك. وحتى في الفترات التي تُفرض فيها قيود اقتصادية وأخرى ذات صلة بالميزانية، دعمت فنلندا تمويل أنشطة الوكالة القائمة على البرامج وسدّدت أنصبتها المقررة للوكالة كاملة وفي مواعيدها المحددة، من الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني. وبالإضافة إلى الأنصبة المقررة، تقدم فنلندا التمويل من خارج الميزانية والدعم العيني للوكالة.

٢٨ - وتعتبر فنلندا أن السلامة النووية قضية عالمية بطبيعتها وأن تعزيز الأمان النووي أمر يستحق التزام جميع الدول الأطراف في المعاهدة. وفنلندا دولة طرف في جميع الاتفاقيات الدولية في مجال الأمان النووي. وتولي فنلندا اهتماماً بالغاً لزيادة تحسين الأمان النووي وما انفكت تدعم أنشطة الوكالة في هذا المجال.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، تؤيد فنلندا تنفيذاً فورياً وكاملاً لخطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتتضمن الخطة أدوات مفيدة لتعزيز الأمان النووي، من قبيل إيفاد بعثات استعراض النظراء على أساس منتظم، وتحلي السلطات الوطنية بمزيد من الشفافية في نشر تقاريرها. وقد استخدمت فنلندا خدمات الوكالة في مجال الأمان استخداماً مكثفاً وتشجّع الدول الأخرى على الاستفادة منها على نحو كامل.

٣٠ - وأصبحت فنلندا عضواً في لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بدراسة آثار الإشعاع الذري في عام ٢٠١١.

الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

٣١ - دعماً للمعاهدة ولتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، عرضت فنلندا استضافة المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. وقد وقع الاختيار على فنلندا لتكون البلد المضيف، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عيّن الأمين العام والجهات الأخرى المشاركة في عقد المؤتمر وكيل وزارة الدولة للشؤون الخارجية في فنلندا، جاكو لايفافا، ميسراً للمؤتمر الذي سيعقد في هلسنكي.